الجمهورية التونسية
رئاسة الحكومة

"منطقة عربية قابلة للنفاذ الرقمي 2025: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للجميع"

الأردن 29-30 نيسان/أبريل 2025

# السياسة الوطنية للنفاذية الرقمية

رياض الوسلاتي – منسق مشروع الخطة الوطنية للنفاذية الرقمية
مدير بوحدة الادارة الالكترونية
رئاسة الحكومة

وحدة الإدارة الإلكترونية
UNITÉ DE L'ADMINISTRATION ÉLECTRONIQUE
E-GOVERNMENT UNIT

# المحاور

المحور الأول : الاطار العام للمشروع

المحور الثاني : مسار إعداد الخطة

المحور الثالث : محاور خطة العمل

المحور الرابع : المراحل والمسارات الزمنية

المحور الخامس : تأثير تنفيذ هذه الخطة (الأهداف العددية)

# المحور الأول

## الاطار العام لمشروع خطة العمل الوطنية للنفاذية الرقمية

1) **اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة** (Convention on the Rights of Persons with Disabilities)

تم اعتماد اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ودخولها حيّز التنفيذ في 3 ماي 2008، وقد وقّعت عليها أكثر من 180 دولة. تلتزم الدول الأطراف بتعزيز السياسات والممارسات الشاملة التي تكفل حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

وقد صادقت تونس على هذه الاتفاقية بموجب القانون عدد 4 لسنة 2008 المؤرخ في 11 فيفري 2008.

تنص المادة التاسعة من الاتفاقية على أنه: "لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من العيش باستقلالية والمشاركة الكاملة في جميع مناحي الحياة، تتخذ الدول التدابير المناسبة لضمان تمكّن الأشخاص ذوي الإعاقة، وعلى قدم المساواة مع الآخرين، من الوصول إلى البيئة المادية ووسائل النقل والمعلومات والاتصالات، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وغيرها من المرافق والخدمات المتاحة أو المقدمة للجمهور، سواء في المناطق الحضرية أو الريفية.

2) **الفصل الرابع والخمسون (54) في الدستور التونسي 25 جويلية 2022 الذى ينص على حق الإدماج الكامل لهذه الفئة: "تحمي الدولة الأشخاص ذوي الإعاقة من كلّ تمييز وتتّخذ كلّ التّدابير التي تضمن لهم الاندماج الكامل في المجتمع."**

# المحور الأول

## الاطار العام لمشروع خطة العمل الوطنية للنفاذية الرقمية

**(3) المنصة العربية للإدماج الرقمي (ADIP):**

مشروع "المنصة العربية للإدماج الرقمي (ADIP)" الذي أطلقته الأسكوا سنة 2020 لدعم صانعي السياسات في الدول العربية بهدف تطوير وتحسين سياساتها وإرشاداتها الوطنية لتحسين النفاذية الرقمية،

وفي هذا الاطار قامت وحدة الإدارة الالكترونية بتقديم طلب لمنظمة الاسكوا قصد الاستفادة من الدعم الفني في إعداد السياسة الوطنية للنفاذية الرقمية والاستفادة من النماذج التي طوّرتها وأطلقتها الاسكوا في إطار مشروع المنصة العربية للإدماج الرقمي ADIP.

# المحور الثاني

## مسار إعداد الخطة

1. التنسيق مع منظمة الإسكوا قصد إطلاق مشروع تعاون (ماي 2023)
2. دراسة الوضع الراهن للنفاذية الرقمية بالتنسيق مع مختلف الوزارات (ديسمبر 2023)
3. التعاقد مع خبير محلي لإعداد الخطة (فيفري 2024)
4. إعداد تصور أولي للمحاور المكونة للخطة وتنظيم جلسات عمل مع مختلف الأطراف المتدخلة لمناقشة محتوى الخطة (مارس، أفريل، ماي 2024)
5. إعداد المسودة الأولى للخطة (جوبلية 2024)
6. مراجعة المسودة وتحيينها بالتنسيق مع جميع الوزارات والأطراف المشاركة
7. عرض الخطة على السيد رئيس الحكومة
8. القيام بتجربة نموذجية في إطار التعاون مع الجانب الكوري

# المحور الثالث

## محاور خطة العمل

**الرؤية : "مجتمع دامج يضمن الحياة الكريمة للأشخاص ذوى الإعاقة"**

**الأهداف الاستراتيجية:**

- ترسيخ ثقافة الاعتراف بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛
- الانتقال إلى الإدراك بأن الشخص ذا الإعاقة ليس مكفولاً بل هو مواطن فاعل ومسؤول؛
- تعزيز مبدأ الإدماج الرقمي باستكمال تحقيق النفاذية الرقمية للأشخاص ذوي الإعاقة؛
- توفير خدمات قابلة للنفاذ من قبل الجميع، وبيئة دامجة لا تستثني أحداً؛
- تحقيق الاستفادة من الطاقة البشرية الكامنة لدى هذه الفئة فى تطوير الاقتصاد وتحسين النمو.

# محاور خطة العمل

تشمل السياسة الوطنية للنفاذية الرقمية لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن سبعة محاور أساسية، وهي:

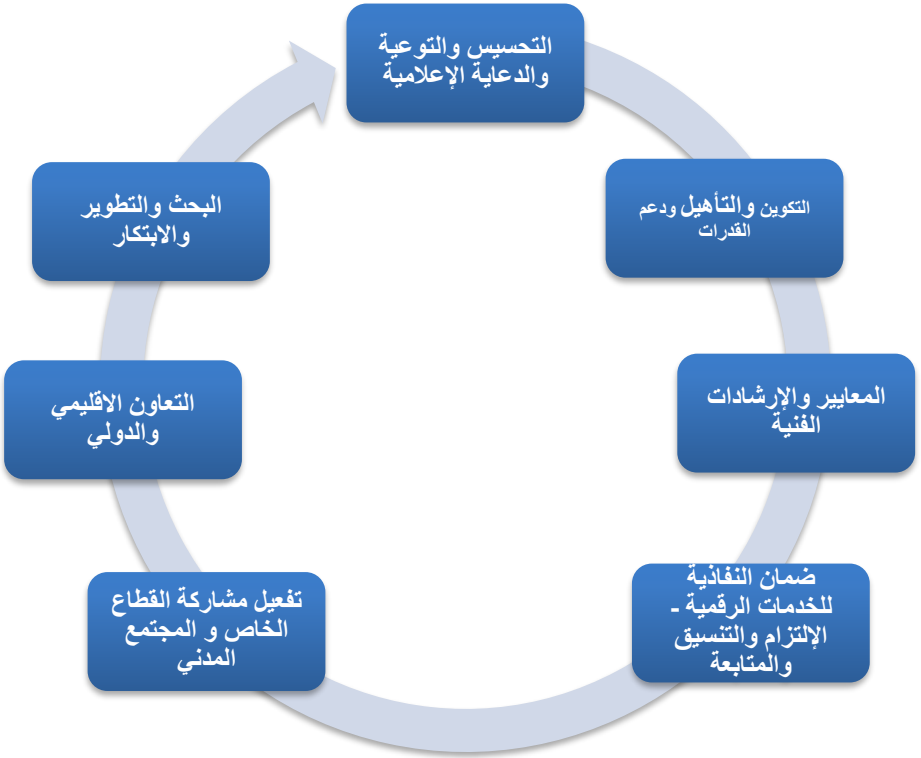

# المحور الرابع

## المراحل والمسارات الزمنية

### الرسم البياني للمراحل

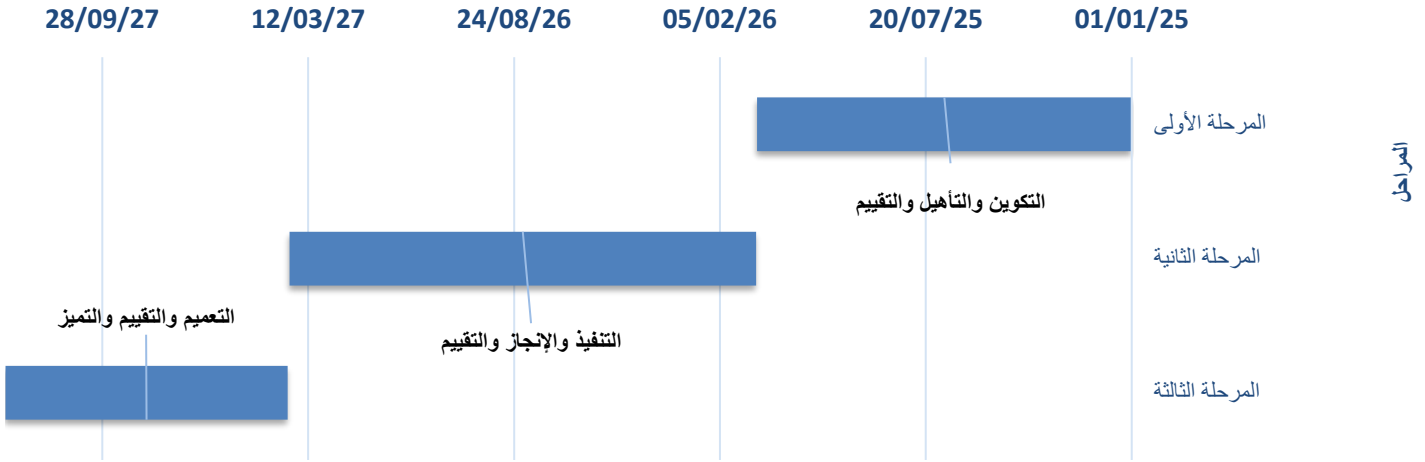

# المرحلة الأولى : التهيئة والتدقيق والتأهيل

## المسار الأول: التهيئة، التكوين، ورفع القدرات

- تنظيم دورات تدريبية للموارد البشرية والفنية.
- تعزيز الصفحات الرئيسية للمواقع والتطبيقات الحكومية لتكون متوافقة مع معيار – WCAG 2.1 درجةAA ,
- يشمل ذلك **كحدّ أدنى الصفحة الرئيسية** لكل موقع إلكتروني حكومي.

## المسار الثاني : التدقيق وإصدار علامة النفاذية الرقمية

- تنفيذ عمليات تدقيق شاملة للمواقع.
- إصدار علامة النفاذية الرقمية (e-accessibility Label) مع تصنيف حسب مستويات النفاذية:

- **أحمر** :غير معزز
- **برتقالي** :تحت التطوير
- **أخضر** :معزز

## المسار الثالث :

انطلاق مرحلة تجريبية يقع الاختيار فيها على ثلاثة مواقع لتعزيزها كاملة بالنفاذية الرقمية حسب المعيار WCAG 2.1 AA بتشريك الأشخاص ذوي الإعاقة.

# المرحلة الثانية : التنفيذ الفعلي والتوسعة

## المسار الأول: استكمال تعزيز النفاذية للمواقع الحكومية

- شمول الصفحات الداخلية وجميع التطبيقات الحكومية عبر الهواتف الذكية.
- إصدار **أمر حكومي** يفرض تخصيص نسبة سنوية من المشتريات العمومية للأجهزة المعززة بالنفاذية الرقمية.

## المسار الثاني : انخراط القطاع الخاص

- دعوة المؤسسات المالية، شركات الاتصالات، مزوّدي خدمات الإنترنت، شركات التأمين... إلى تبني النفاذية الرقمية.
- التذكير بأن **القانون عدد 85 لسنة 2005** يُلزم القطاع الخاص بالإدماج الشامل للأشخاص ذوي الإعاقة.

# المرحلة الثالثة : استكمال التنفيذ والتقييم النهائي والتميّز

## المسار الأول: التقييم النهائي والمعالجة الشاملة

- مراجعة شاملة للمواقع والتطبيقات الحكومية والخاصة.
- إعادة تصنيف **علامة النفاذية الرقمية** حسب النتائج الجديدة.
- توجيه تنبيهات للجهات المتأخرة مع تحديد آجال نهائية للتحسين.

## المسار الثاني : التدقيق النهائي وإعلان التميز

- إجراء **اختبارات شاملة نهائية**.
- نشر النتائج وتصنيف الجهات حسب الالتزام.
- منح التميّز للمواقع المتوافقة بالكامل.

# الأهداف العددية لتنفيذ الخطة

| الهدف | سنة التحقيق | القيمة المستهدفة |
|---|---|---|
| تحسين موقع تونس العالمي للنفاذية الرقمية مؤشر DARE . | السنة الأولى 2025 | آخر تصنيف حسب مؤشر النفاذية الرقمية DAREلسنة 2020 لتونس هو 91 على 137 دولة,<br>التصنيف المستهدف:<br>بانتهاء السنة الأولى من تنفيذ السياسة: 70 دولياً<br>بانتهاء تنفيذ كامل السياسة: بين الخمسين الأوائل عالمياً |
| تحقيق النفاذية الرقمية فى كل المواقع وتطبيقات الهاتف النقال التابعة للجهات الحكومية | السنة الثالثة 2027 | %100 |
| تعزيز النفاذية الرقمية في القطاع المالي والبنوك وشركات التأمين | السنتان الثانية والثالثة<br><br>2026<br><br>2027 | - تحقيق النفاذية الرقمية بنسبة 75% على مواقع الوب والتطبيقات وتجهيزات الصرافة الإلكترونية للبنوك العمومية الثلاثة<br>- إدماج 50% من البنوك الخاصة (19) وشركات التأمين (22) في عملية التحوّل للنفاذية الرقمية |
| تعزيز النفاذية الرقمية لدى مزودي خدمات الانترنت وشركات الاتصالات | السنتان الثانية والثالثة<br><br>2026<br><br>2027 | - 100% شركة اتصالات تونس<br>- 75% شركة أوريدو وأورانج<br>- توفير الخدمات المعزّزة بالنفاذية الرقمية وتقديم خدمات الربط بالإنترنت بأسعار رمزية للأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن ومراكز التأهيل والتكوين ذات الصلة |
| تعزيز النفاذية الرقمية على المواقع والتطبيقات التجارية التابعة لمؤسسات القطاع الخاص | السنة الثالثة 2027 | 50% - تشجيع مؤسسات القطاع العام على تعزيز النفاذية الرقمية ضمن مواقع التجارة الإلكترونية والخدمات المقدّمة للعملاء (الزبائن) وخاصة الخدمات الضرورية للأشخاص ذوي الإعاقة |
| تدريس مادة النفاذية الرقمية في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي | السنة الثانية 2026 | بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي<br><br>المعاهد العليا للدراسات التكنولوجية – Les ISETs |
| تحقيق نمو إقتصادي بين 0.25 – 0.5 نقطة بتفعيل النفاذية الرقمية | السنة الثالثة 2027 | تحقيق 15000 موطن شغل جديد يعادل (01) نقطة نمو إقتصادي, كما تشغل المنظمات الاجتماعية في تونس 30 ألف موطن شغل رسمي حسب مصدر المنظمة التونسية للأحصاء ومع تنفيذ قانون 2005 الذى يجبر كل المؤسسات الخاصة والعامة بتشغيل نسبة لا تقل عن 2 % من الأشخاص ذوي الإعاقة<br><br>الهدف: تحقيق 3000-7500 فرصة عمل جديدة بتحقيق النفاذية الرقمية |

# شكـــرا على حسن المتابعة